

جلسة حوار خاصة حول تطورات الساعة

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

برنامج الحوار الاقتصادي | فضائيات المرأة العربية

٣٠ تشرين الأول ٢٠١٤ | بيروت

١- كيف تطور التداعيات الأمنية وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية في ظل هذا التزايد غير المنظم لأعداد النازحين وغياب أي سياسة احتوائية للأزمة من قبل الحكومة... رأيك بإقامة مخيمات على الحدود اللبنانية... ما هي الآليات الممكنة تحقيقها للتخفيف من عبء الأزمة؟

يواجه لبنان تحديات عدة أبرزها الفراغ في المؤسسات الدستورية، المشاكل الأمنية المتنقلة ومشكلة اللاجئين السوريين. هذا النزوح الغير مسبوق في تاريخ لبنان نتج عنه تردّياً اضافياً في البنى التحتية وتراجعا حادا في الحركة السياحية والتجارية والاستثمارية وخلف مضاعفات مقلقة على المالية العامة مما سيزيد حتما العجز في الموازنة ويؤثر على النمو الاقتصادي ويؤدي الى استشرَاء البطالة في بلد يعاني أصلا من هذه الآفة. هذا الموضوع برمته تهتم به كل من وزارتي المال والاقتصاد بالتنسيق مع المجتمع الدولي بغية الحد قدر الامكان من هذه الانعكاسات. فمع استمرار هذا النزوح وعدم وجود أفق محدد للأزمة في سوريا، لا يمكن التنبؤ بالمضاعفات المستقبلية لكن في نفس الوقت يجب على الدولة اللبنانية اتخاذ التدابير اللازمة للحد من التأثير السلبي لهذا النزوح.

ان المصرف المركزي لمواجهة هذا الامر يعمل على تحفيز الاستهلاك المحلي وزيادة الطلب الداخلي مع الإبقاء على معدلات مقبولة من التضخم وذلك تداركا منا ان النمو وفرص العمل يأتيان من النجاح في توسيع حجم الاقتصاد اللبناني.

كما يعاني لبنان من مشاكل اجتماعية أخرى، منها تعديل سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام حيث اقترح مصرف لبنان على الحكومة حلولا لا تزعزع الاستقرار الاقتصادي.

ان مستقبل لبنان الاقتصادي يمر بمجموعة من الاستحقاقات، أبرزها الحاجة إلى إجراء إصلاحات ومعالجة الأزمة الاجتماعية، وإقرار موازنة وخطة تمويلية واضحة لتطوير البنية التحتية، وإطلاق عملية التنقيب عن النفط والغاز وتطوير اقتصاد المعرفة.

بالرغم من المشهد الضبابي، نحن ندرك ان لبنان قد شهد في مراحل سابقة أزمات سياسية وأمنية ومر بفرغ في المؤسسات الدستورية لكنه تمكن من بناء صدقية وثقة تعززتا مع الوقت، واستطاع المحافظة على قدراته وعلى استقراره على الصعيد النقدي.

وبالفعل، هذه الثقة سمحت للقطاع النقدي والاقتصاد اللبناني ان يتمتع بالمناعة والقدرة ويكونا قادران ان يمررا التحديات الكبيرة التي عاشها لبنان.

في هذا الاطار، ورغم الظروف العصيبة التي يمر بها لبنان على الصعيدين السياسي والأمني، فتوقعات مصرف لبنان أن يتراوح النمو الفعلي للاقتصاد اللبناني بين ١,٥% و ٢% ، مع نسب تضخم لا تفوق ٤%.

ويبقى هدف مصرف لبنان الأساسي والاستراتيجي والطويل الامد هو المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي لان استقرار الليرة يعني فوائد مقبولة في الاسواق المالية اللبنانية والاستقرار الاجتماعي والثقة بالقطاع المصرفي اللبناني، والمحافظة على القدرة الشرائية لدى المواطن اللبناني.

نحن مستمرين في هذه السياسة ولدينا كل الامكانيات للمحافظة على الاستقرار النقدي بدعم من السيولة المرتفعة في مصارفنا ومن خلال موجوداتنا في مصرف لبنان بالعملات الأجنبية التي تخطت عتبة الـ ٣٨ مليار دولار أميركي، ومن خلال احتياطي الذهب الذي يشكل صمام أمان.

وبالرغم من الصعوبات والتحديات التي نواجهها اليوم، الليرة اللبنانية لديها من التجربة والمناعة ما يجعلها في حصن متين.

٢- قراءتكم لتوصيات اجتماع نيويورك التي شارك فيها الرئيس سلام حيث اتفق الجميع على دعم لبنان بالمساعدات المالية ودعم الجيش وغيره....هل يمكن للبنان أن يستفيد منها في ظل غياب التوافق على أي خريطة طريق اصلاحية وفقا لما رسمها البنك الدولي في الاجتماعات السابقة... وكيف يمكن أن تصرف هذه التوصيات؟

في ظل الظروف الراهنة وبالاخص العدد الهائل للنازحين واللاجئين الذي بات يشكل عبئا على الاقتصاد وعلى البنية التحتية والنسيج الاجتماعي ككل، فان المساعدات الدولية وتحمل الدول

مسؤولياتها في هذا الملف بات أمراً ضرورياً وملحاً. ان لبنان غير قادر بمفرده أن يتحمل هذه الأعباء في ظل الاضطرابات السياسية والأمنية التي تحيط به. نحن كمصرف مركزي لا نتدخل في هذه الأمور كونها تعالج وتبت مع الدولة اللبنانية مباشرة، لكننا نشدد على أهمية البت بهذه المساعدات سريعاً والبدء بترجمتها عملياً كون الاصلاحات المطلوبة ستأخذ وقتاً والمساعدات الدولية في مسألة اللاجئين اذا اقرت بحسب آلية واضحة يمكن الاستفادة منها بسرعة أكبر.

٣- الكل يقرأ ويسمع اليوم عن ارتفاع حجم الدين الى ٦٧،٧ مليار دولار وعجز في الموازنة وتراجع في كافة المؤشرات مع استحقاقات مالية... دستورية... شلل في أداء المؤسسات ... تخفيف التصنيف للقدرة الائتمانية للبنان الى B- سلبي... الى متى ستصمد الهندسة المالية التي يعتمد عليها مصرف لبنان لحماية الأمن المالي والسيادة الائتمانية للدولة؟

ان النموذج النقدي الذي بيناه أضفى مناعة حمت الاستقرار في الظروف الاستثنائية، ونحن مستمرون في هذا النموذج حيث سنحافظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي، كما سنبقى متدخلين في سوق السندات هادفين الى المحافظة على استقرار قاعدة الفوائد في لبنان من دون تعطيل آليات السوق.

يقوم مصرف لبنان بالتدخل الدائم لتوفير ملاءة الدولة، اذ ان محفظة سندات الخزينة التي باتت موجودة لديه وبلغت ارقاما مهمة هي دليل لتوفير ملاءة الدولة، ويقوم ايضا بتوفير الحاجات بالعملات الاجنبية للدولة. وبالتوافق مع وزارة المال وبموافقة الحكومة وبناء لقانون من مجلس النواب، يقوم بهندسات بغية توفير موارد بالعملات الاجنبية بطريقة ذاتية، ومنها عملية الاستبدال بين سندات بالليرة واخرى بالدولار. ومن خلال تدخله لامتناس السيولة والهندسات المالية، يساهم مصرف لبنان ايضا بضبط نمو التضخم من دون ان يتسبب بنقص في السيولة في الاسواق. باستثناء تلك السياسات، لا يستطيع مصرف لبنان ان يقوم بالمزيد، وسيبقى مستمرا في السياسات التي توفر الثقة والاستقرار.

ولتحقيق هذا الهدف، كانت سياسة مصرف لبنان تجميع احتياطي مرتفع من العملات الاجنبية، والمبادرة الى وضع هندسات مالية تسمح بالسيطرة على السيولة لا سيما بالليرة اللبنانية والتدخل بشكل منتظم ان في سوق القطع لتأمين السيولة بالعملات الاجنبية او في سوق الليرة اللبنانية كي لا تشكل السيولة المتوافرة في الاسواق عبئا او حافزا للتضخم.

ان مصرف لبنان قادر على الاستمرار في إدارة دفة التدفقات في اتجاه لبنان، بما يعزز قدرة المصارف على تمويل الدولة، ويضمن زيادة الاحتياطات بالعملات الأجنبية. ونحن نستند في ذلك إلى الظروف المؤاتية في الأسواق العالمية، وهي لن تمثل عامل ضغط على مستويات الفائدة المحلية. كما أن الوضع المالي سليم ولا أزمة في لبنان من الناحية المالية والنقدية. في حساب الخزينة فوائض كافية لتلبية حاجات الدولة. والمصرف المركزي سيبقى موجوداً في الأسواق لتأمين القدرة الائتمانية للدولة والسيولة للقطاع المصرفي وبكل العملات، ونملك الإمكانيات لذلك، مع الإشارة إلى أن موجودات المركزي بالعملات الأجنبية هي الأعلى تاريخياً

كما سبق وذكرنا، كما تتوافر السيولة في السوق، وهي مرتفعة في ظل استمرار وتيرة الزيادة في تدفق الودائع التي ستسجل ٦ % هذه السنة، فضلاً عن الموجبات على المصارف بالإبقاء على نسبة ٣٠ % من ودائعها سائلة.

٤- هل ستمكن المصارف من تمويل عجز الموازنة مهما تفاقم ما لم تتمكن من زيادة ودائعها بالعملة الأجنبية بنسب تفوق حجم متطلبات تلبية حاجات زبائنها؟

كما سبق وذكرنا لدى الخزينة سيولة فائضة، فالسوق وفرت احتياجات الدولة من دون تدخل من البنك المركزي خلال آخر ثلاث اكتتابات. هناك طلب خارجي للتوظيف في لبنان بسبب استقرار الأوضاع (نسبياً) مقارنة مع مصر وتركيا وقبرص وغيرها من أسواق المنطقة، وهذا يضمن استمرار التدفقات النقدية بما يسمح بتمويل الدين العام وتوفير حاجات التمويل للقطاع الخاص أيضاً.

ان التدفقات النقدية هي أساساً ودائع مع حركة استثمارية ولا يمكن فصلها عن الوديعة لأن الاستثمار يبدأ وديعة. لذا، نراقب حركة الودائع وهي إيجابية، وكذلك ميزان المدفوعات ولو أن الرقم سلبى ويبلغ ٤١٨ مليون دولار بسبب ارتفاع الودائع غير المقيمة والتي تُحتسب سلباً في هذا الميزان. ونتوقع أن تسجل التدفقات لهذه السنة ٩ مليار دولار، في حال استمرارنا على الوتيرة ذاتها. ان حركة التدفقات هي مؤشر إلى ثقة ثابتة في القطاع المصرفي، وسيسمح ذلك للبنان بأن يكون لديه المدخرات اللازمة لتمويل القطاعين العام والخاص.

٥- ما هو دور المجلس المركزي في مصرف لبنان؟

لقد حددت المادة ٣٣ من قانون النقد والتسليف الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس المركزي لمصرف لبنان. وذلك دون أن يكون لهذا التعداد الطابع الحصري. بالفعل، تشمل هذه الصلاحيات شقين أساسيين، الأول متعلق بعمل مصرف لبنان الداخلي والثاني بالعمل المصرفي ككل.

في ما خص الشق الأول، يضع المجلس المركزي سائر الأنظمة المتعلقة بعمليات المصرف، ويتذكر في الشؤون المتعلقة بعقارات المصرف، أو بحقوقه العقارية والأموال المتفرعة عنها، كما يضع النظام الخاص بالحاكم ونوابه والنظام العام لموظفي المصرف. وأيضاً، يقر المجلس موازنة نفقات المصرف والتعديلات اللازمة تباعاً، ويقطع حسابات السنة المالية ويوافق على مشروع التقرير السنوي الذي يوجهه الحاكم الى وزير المالية.

أما في ما خص الشق الثاني، يحدد المجلس المركزي سياسة المصرف النقدية والتسليفية، ويضع الأطر التطبيقية لقانون النقد والتسليف. ويحدد على ضوء الأوضاع الاقتصادية، معدل الحسم ومعدل فوائد تسليفات المصرف، ويتذكر في جميع التدابير المتعلقة بالمصارف. كما يقوم المجلس بالتشاور في طلبات القروض المقدمة من القطاع العام. أيضاً يتذكر في انشاء غرف المقاصة وتنظيمها وفي الامور المتعلقة بالاصدار.

هذه الصلاحيات كما سبق وأشرنا ليست حصرية ويقوم المجلس المركزي بالتشاور والنظر بعدة أمور قد تطرأ من خارج هذا الجدول وتكون ذات منفعة وأهمية للقطاع المصرفي والاقتصاد ككل.

٦- إقبال المصارف على شراء سندات الخزينة جعل المخاطر المصرفية أكبر حجماً وخطورة فلا سقف قانونية لما يمكن أن تحمله المصارف من سندات خزينة سواء بالليرة أو بالعملة الأجنبية كما هو حاصل بالنسبة للتسهيلات المصرفية للقطاع الخاص والشركات، بينما اقراض أي مصرف لبناني للدولة بالعملة الأجنبية يبلغ عدة مرات أموال المصرف الخاصة. السؤال الا يجب على المجلس المركزي لمصرف لبنان ان يضع سقفاً أو نسبة قصوى بين مجمل مخاطر أي مصرف على الدولة وأمواله الخاصة، خاصة بعد تراجع نسبة التصنيف الائتماني للبنان وزيادة نسبة المخاطر؟

لا يضع مصرف لبنان سقوفاً على شراء سندات الدولة اللبنانية إن كانت بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية، فعندما يقوم مصرف لبنان باحتساب ملاءة المصارف يأخذ بعين الإعتبار نسبة اكتتاب هذه المصارف بالسندات السيادية. حتى اليوم لم يواجه أي مصرف أية مشاكل من هذه الناحية، لا بل مصارفنا سبقت مصارف العالم بالامتثال بمعايير بازل ٣ ونسبة سيولتها العالية تشكل عازل متين بوجه التخبطات الإقتصادية والسياسية. إضافة الى ذلك، تغيرت سياسة المصارف حيث كان الإقراض موجّه نحو الدولة بأغلبه، ففي العام ٢٠٠٩ بدأ مصرف لبنان سياسة تحفيزية جعلت نسبة إقراض القطاع الخاص تنمو من ٤٩% من إجمالي القروض الى ٥٦% في العام ٢٠١٣ وذلك كي لا تكون سياسة المصارف بتشغيل الودائع وخلق الأرباح معتمدة على الاكتتاب بسندات الدولة؛ ويأتي التعميم ٣٣١ لدعم القطاع الخاص والشركات الناشئة وتنشيط بورصة بيروت ليكون النظام المالي متكاملًا ومتنوعاً.

٧- كيف ستواجه المصارف اللبنانية مع كل هذه الوقائع متطلبات بازل ٣ للعام ٢٠١٥... وقدرتها على تأمين الحاجات التمويلية للاستثمار والتنشيط الاقتصادي...؟

إن النموذج المصرفي المحافظ الذي اعتمده مصرف لبنان قد أعطى ثماره. وخير دليل على ذلك ميزانية المصرف المركزي والمصارف اللبنانية عموماً. ويرتكز هذا النموذج المحافظ على رسملة جيدة حيث طلبنا من المصارف التقيّد بمعايير الملاءة التي تفرضها اتفاقية بازل ٣. وبالتالي، ستصل نسبة الملاءة إلى ١٢% بحلول العام ٢٠١٥، علماً أنها حالياً بحدود الـ ١٠%. هذا يعني أن نسبة الملاءة التي نفرضها تتخطى ما هو مطلوب في بازل ٣. ونعتبر هذا الأمر أساسياً ليبقى تعاطي المصارف اللبنانية مع المصارف المرسلّة جيداً، خصوصاً وأن البيئة المصرفية قد تغيرت بعد أزمة عام 2008. علاوة على ذلك، فرضنا على كل مصرف، منذ أكثر من ١٥ عاماً، تكوين سيولة لا تقل عن ٣٠%، مما يخفض مستوى الاستدانة إلى عشرة أضعاف بالنسبة إلى الأموال الخاصة للمصرف. كما

نشدد على فصل المصارف التجارية عن مصارف الأعمال، باعتبار أنها تقوم بأدوار مختلفة تماما. وقد نظّمنا المشتقات المالية والمنتجات المركبة والقروض للقطاع العقاري والأدوات المالية. وغني عن القول ان الأسواق قد رحّبت بهذا النموذج، كما تؤكد الأرقام والنسب المتوفرة. فنال هذا النموذج الثقة التي تعتبر ركيزة الإستقرار. نظامنا المصرفي سليم، تجاوز الأزمات الإقليمية والمحلية واستمر في النمو. وهو يبقى حجر الأساس لتمويل القطاعين الخاص والعام.

يقارب نمو التسليفات في لبنان 7% على أساس سنوي، هذا وقد وضع مصرف لبنان برامج تحفيزية للتسليف بالخاص في ما يعود لدعم السكن والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الجديدة وتلك التي تعنى بالبيئة. كما أنه لدينا فائض في السيولة يتجاوز الـ ١٦ مليار دولار مما يتيح للمصارف تسليف القطاع الخاص ضمن الحدود التي تقرضها تعاميم مصرف لبنان. وبالفعل لقد تجاوزت التسليفات للقطاع الخاص الـ ٥١ مليار دولار لغاية حزيران ٢٠١٤.

٨- كيف سينعكس إقرار "الضريبة المزدوجة" على الفوائد المصرفية وعلى فوائد الأرباح على نسبة إقبال المصارف على الاكتتاب بسندات الخزينة وشهادات الإيداع؟ وكيف سينعكس ذلك على نسبة مصادر تمويل الدين العام واستحقاقاته؟

لقد أعطى مصرف لبنان رأيه في جميع الأمور المتعلقة بسلسلة الرتب والرواتب وفي الضرائب المطروحة على طاولة البحث. لذا بما أن الأمر أصبح بيد مجلس النواب فنترك الأمر للنقاشات داخل هذا المجلس. ولقد سبق وأشرنا أنه على المصارف أن تسهم، كما الجميع، في حصتها في تمويل السلسلة.

ما نبحت عنه في مصرف لبنان، هو الحرص على ألا يؤدي إقرار سلسلة الرتب والرواتب الى رفع العجز المالي، والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع الفوائد والى ادخال البلاد في ركود اقتصادي. كما نسعى لتحاشي فرض ضرائب اضافية في ظلّ التباطؤ الاقتصادي الذي نشهده، مما من شأنه اضعاف قدرة لبنان التنافسية.

أما في ما يخص الاكتتابات بسندات الخزينة، فإن أحدا لم يرغب المصارف ولا في اي مرة على الاكتتاب في اي اصدار. علما ان الفوائد منخفضة بارادة السوق وليست مفروضة. ودوما، ثمة ظروف تحكم الموقف المصرفي، مثل ازمات سياسية او عدم جهوزية للاكتتاب. لكن في تلك الفترات، يحل مصرف لبنان محلها. وكما الجميع يعلم، يقوم مصرف لبنان بالتدخل الدائم لتوفير ملاءة الدولة ولا يسمح ابدا ان يتأخر لبنان في دفع مستحقته وذلك حفاظا على الثقة والاستقرار.

٩- اذا كان انخفاض معدلات الفوائد على الدولار والعملات الأجنبية تطبيقا لسياسات المصارف المركزية لتحفيز اقتصادات الدول الصناعية في هذه المرحلة قد ساعد الحكومة اللبنانية في انخفاض معدلات الفائدة على الدين العام/ بحال عاد الارتفاع على معدلات

الفوائد عالميا هل ستتفاقم كلفة خدمة الدين؟ وهل الحكومة قادرة على تحمل الكلفة؟ ما هي الاجراءات الواجب اتخاذها لاستباق المخاطر؟

نحن لا نتوقّع ارتفاعا في الفوائد رغم التوقعات العالمية بارتفاعها. الفائدة في لبنان تتأثر بالفائدة القصيرة الأجل خارجياً، واليوم، نظراً للأوضاع القائمة في كثير من الدول الغربية والآسيوية منها، من الصعب أن يحدث ارتفاع سريع للفوائد القصيرة الأجل، ولذا لدينا مساحة، غير أننا نأمل بأن تُستغلّ هذه المساحة لإصلاح المالية العامة، بما يساعدنا على تخفيض مخاطر لبنان وحثّ الأسواق على قبول فارق فائدة أقل بيننا وبين الخارج.

نحن نستنتج من مجريات الأسواق العالمية بأن الظروف مؤاتية فيما يخص معدلات الفوائد، وعليه لن تحدث، في المدى المنظور، ضغوطات خارجية على مستوى الفوائد في لبنان، وبالتالي هي مرشحة لتبقى مستقرة. فمجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي قد يحرك (أو قد لا يحرك) الفوائد في حزيران/تموز عام 2015، والبنك المركزي الأوروبي، استناداً إلى ما يعلنه، لن يحرك الفوائد صعوداً قبل عامي 2016 أو 2017، والبنك المركزي الياباني مستمر في سياسة انعدام الفوائد عملياً، وبالتالي لن تمثل الظروف الخارجية عامل ضغط على مستويات الفائدة المحلية. ويشهد على ذلك أن الأدوات اللبناية (CDS (Credit Default Swaps لم ترتفع رغم كل الأحداث لدينا.

١٠- حاول مصرف لبنان تحريك عجلة النمو من خلال ضخ الأموال في السوق اللبناني (تمويل مشاريع رواد، واقتصاد المعرفة...) هل تعتقدونها خطوة كافية ام المطلوب اكثر وهل من جديد على صعيد هذا الدور يحضر للمرحلة المقبلة؟

كان لرزمة التحفيز التي أطلقها مصرف لبنان في العام ٢٠١٣ دوراً فعالاً في تفعيل العجلة الاقتصادية والمساهمة في تطوير قطاعات عديدة خصوصاً القطاعات الانتاجية والسكنية والبيئية. كما استطاعت هذه الحوافز أن تساهم في تحقيق حوالي ٥٠% من النمو الاقتصادي الذي بلغ ٢,٥% في العام ٢٠١٣ في ظل ركود للطلب الداخلي والأزمات المجاورة وما لها من تداعيات على لبنان.

وبعد نجاح المبادرة الأولى و بعد أن أنفق أكثر من ثلاثة أرباع المبالغ المخصصة في العام ٢٠١٣، وتيقنا أن الأحوال في المنطقة لا تزال غير مستقرة ويجب العمل على تحفيز الاستهلاك الداخلي، أعدنا تجديدها في بداية العام ٢٠١٤ ولو بمقدار أقل (٨٠٠ مليون دولار) وهي تستهدف على غرار المبادرة الأولى قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. وتجدر الإشارة الى أنه تم صرف جزء كبير من رزمة التسليف التي أقرناها لهذه السنة وقد خصصت النسبة الأكبر منها للقروض السكنية بفوائد مدعومة. ان المصرف المركزي سيرفع القيمة لهذه السنة بما بين ٣٠٠ مليون دولار و٤٠٠ مليون في حال تطلّبت السوق ذلك، ونحن نتجه لاطلاق رزمة جديدة في العام المقبل. ان

الهدف من هذه المبادرات هو الإبقاء على الطلب الداخلي ذات مستوى، في ظل الظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة والتي أفضت إلى تراجع الطلب الخارجي على لبنان. وفي السياق نفسه، اصدر مصرف لبنان في آب ٢٠١٣ تعميماً يهدف الى اطلاق قطاع عجز عن ايجاد موارد الرسملة اللازمة، وهو قطاع اقتصاد المعرفة الذي نعول عليه لبناء وتعزيز رأس المال البشري ولتوفير فرص العمل. ان ذلك سيحدث علامة فارقة في الاقتصاد الوطني لانه قطاع يحسّن الاقتصاد التقليدي، وخصوصاً ان لبنان يتمتع بطاقة بشرية كفية وقادرة على حسن استغلال التكنولوجيا الحديثة. لذلك وضع مصرف لبنان بتصرف هذا القطاع نحو ٤٠٠ مليون دولار من خلال منح المصارف تسليفات دون فائدة مقابل المساهمات التي تقوم بها في الشركات التي تعنى باقتصاد المعرفة وذلك ضمن عدة شروط.

مصرف لبنان سيكون دوماً مبادراً الى دعم الاقتصاد، ما دام الوضع الداخلي غير واضح من الناحيتين السياسية والأمنية. لكن بالرغم من الدور الايجابي في المساعدة على النمو الاقتصادي، فان هذه المبادرات تظل ناقصة ان لم تستكمل بالمناخ الأمني والسياسي الملائم.

١١- ما هي الاجراءات العاجلة لتدارك المخاطر المالية الراهنة الممكن اتخاذها وتطبيقها في هذه الظروف؟

إن التدابير الاحترازية التي يعممها مصرف لبنان على المصارف كافية للحد من مخاطر الإئتمان ومصارفنا مجهزة لقراءة بوادر أي تخلف وجاهزة لاتخاذ التدابير اللازمة لتجنب أي أزمة. فالمصارف تكوّن المؤونات العامة تبعاً لاختبارات الضغط التي تجريها من ناحية وتعتمد من ناحية اخرى الى تقليص ملحوظ على محافظها الائتمانية، مخفضة مخاطرها. نحن حريصون على التقيد بالمعايير الدولية لا سيما تلك الخاصة بازل ٣، ونلزم المصارف تطبيق اعلى معايير الادارة الرشيدة وادارة المخاطر.

وقد أنشأ مصرف لبنان مؤخراً وحدة جديدة تحمل إسم "وحدة الاستقرار المالي"، والتي من مهامها مراقبة الوضع المالي والمصرفي في لبنان والعالم، مما يمكن المصرف من رصد المخاطر والازمات المحتملة قبل وقوعها لاتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة لمواجهتها والتعامل معها.

١٢- أين تكمن الأولويات، هل هي مع تطبيق قانون الأسواق المالية وان يصبح لدينا سوق مالي حقيقي بكافة المعايير؟

ان هيئة الأسواق المالية قد ابتدأت أعمالها منذ أكثر من سنة، وتشمل مهمتها تنظيم ومراقبة الأسواق المالية لضمان تطورها بما يتناسب مع التغييرات والمعايير المحلية والدولية وإعادة إحياء لبنان كمركز إقليمي للخدمات المالية من خلال التطوير الدائم للأسواق المالية اللبنانية. كما انها تحاول جدياً أن تضع أسس سوق محترمة للتداول بالأوراق المالية من سندات وأسهم،

وتساعد على تمويل القطاع الخاص، واي عملية خصخصة محتملة، وتساعد لبنان أيضا على استعادة الدور الذي كان يتمتع به قبل الحرب اللبنانية كمركز مالي بكل ما لذلك من معنى، الى جانب المركز المصرفي الذي يتصف به. ومن اهم النشاطات التي تصبو إلى تحقيقها في المستقبل هي إرساء الأسس التنظيمية والرقابية بهدف حماية المستثمر وفرض رقابة فعالة على جميع المؤسسات التي تتعاطى بالأدوات المالية للتأكد من أنها تلتزم المعايير والأنظمة المرعية الإجراء، بالإضافة الى تعزيز الشكاف والتوعية العامة حول الأسواق المالية لزيادة ثقافة المستثمر وكافة اللبنانيين وحمائهم.

إن تطوير الأسواق المالية يسهم بالدرجة الأولى في تأمين تمويل طويل الأجل لدعم مبادرات القطاع الخاص، مكملًا بذلك دور القطاع المصرفي الذي يتمحور تمويله على تسليفات قصيرة الأجل، فتسهم الأسواق المالية في تحفيز النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل التي يحتاج إليها لبنان.

الاقتصاد اللبناني يواجه تحديات شتى من أهمها خفض مديونية القطاع الخاص. وقد بلغت مديونية هذا القطاع ما يساوي ١٠٠% من الناتج المحلي وربما ما يتعداه. فإن المديونية في القطاع الخاص قد تعيق الاستثمار وبالتالي النمو في الاقتصاد، وتشكل عبئًا على العائلة لا سيما في ما يتعلق بالقروض الاستهلاكية التي أصبحت تشكل ما يقارب الـ ٥٠% من مدخول العائلة. فانا نسعى إلى تطوير هذه الأسواق بحيث تتسم بالإدارة الحكيمة والشفافية وتصبح ساحة قابلة لتمويل المؤسسات في القطاع الخاص عن طريق المساهمة وربما تحويل بعض الدين إلى مساهمة.

لقد اقرّ مجلس النواب قانون خصخصة البورصة، لكننا نتأمل مبادرة من الحكومة اللبنانية لتخصيص بورصة بيروت وفق القانون الذي أنشأ الهيئة، كون هذا التخصيص يزيد السيولة في البورصة ويساعد على تعزيز ادراج الأسهم، وهذه البورصة يمكن أن تكون مخرجا للشركات الناشئة التي تمويلها المصارف. فتكون هذه المبادرة بداية انطلاق جديدة لعملية تشجيع القطاع الخاص على تحويل الشركات الخاصة شركات يساهم فيها الجمهور وإلى تسديد القروض الاستهلاكية تحت رقابة هيئة الأسواق المالية تفاديا للمفاعيل السلبية.

ومن أهم متطلبات تطوير ونجاح أسواق رأس المال وجذب المستثمرين، هو الاستقرار المالي والسياسي والأمني، ونحن حريصون على تأمين الاستقرار النقدي، آمليين أن يتحسن المناخ السياسي حتى لا يؤثر على جاذبية لبنان للاستثمار، ممّا ينعكس سلباً على الأسواق المالية.

١٣- أمر مع إقرار قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإفراج الوضع الاقتصادي والمالي من عنق الزجاجة ؟

من الواضح ان الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هي ضرورية لتطوير كلفة البنية التحتية الباهظة من دون زيادة عجز الدولة، غير ان القانون الذي ينظم هذه العلاقة ما زال قيد المشاورة. إن الصعوبة تتعدى الاتفاق السياسي على هذا القانون وتضطدم بهواجس القطاع العام الخائف من أن يستغل القطاع الخاص نشاطات وقطاعات من المفترض أن تكون ملكا

للجميع. كما أن القطاع الخاص متردد في مشاركة القطاع العام خوفاً منه بأن تنقلب الدولة على عقود الشراكة ولو كانت مبرمة.

وإذ أن هذه المقاربة سينتج عنها أيضاً شعور لدى اللبناني بأنه استفاد من قطاع الطاقة المستجد في لبنان، فإننا نعمل حالياً على تطوير أسواق رأس المال، كما سبق وذكرنا، بهدف إيجاد سوق يتمتع بالشفافية والسيولة. إن الأسهم الناتجة عن عقود البناء والتشغيل وإعادة الملكية (BOT) لتمويل تطوير البنية التحتية ستغني هذه الأسواق إضافة إلى الشركات المتداولة أسهمها حالياً وإلى أسهم شركات الـ Start Up المتوقع تواجدها. في هذا السياق، ستلعب مؤسسات الوساطة والشركات المالية ومصارف الأعمال دوراً أساسياً في تأمين سوق ثانوية لكل هذه الأدوات المالية.

إن التعويل على المصارف التجارية لتمويل مشاريع عقود البناء والتشغيل وإعادة الملكية (BOT) رهان خاطئ، إذ أن مصرف لبنان حريص على أن يحافظ القطاع المصرفي التجاري على عمله التقليدي وهو التسليف، وأن تبقى عمليات التسليف خاضعة لعدم التمركز لخفض المخاطر. ونحن حريصون على أن تطبق مصارفنا معايير الملاءة والسيولة المطلوبة في بازل ٣- وأن تكون أموالها الخاصة الدعامة لكل هذه المعايير وألا تستثمر في توظيفات طويلة الأمد. هذا المشروع المتكامل الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية من دون إرهاق الدولة بديون إضافية يتطلب اتفاقاً سياسياً على رؤية لمستقبل لبنان الاقتصادي. ينتج هذا الاتفاق قوانين تحفز القطاع الخاص على الاستثمار.

١٤- ان التباين بين الانظمة المالية والمصرفية العربية يسهل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ما هي الإجراءات التي وضعها القطاع المصرفي العربي ووزارات المالية لوضع التحصينات لحماية المصارف منها؟ وما هي الإجراءات التي اتخذها مصرف لبنان بهذا الشأن؟ خاصة مع قرار مكافحة الارهاب اليوم وقطع سبل تمويله؟

قامت العديد من الدول العربية خلال السنوات الماضية ببذل المزيد من الجهود لحماية نظمها المالية والمصرفية عن طريق إرساء القوانين و التعليمات اللازمة وتدعيم التعاون والتضامن وتبادل الخبرات بينها وبين الدول العربية الأخرى منعا لاستغلال التباين بين الدول من حيث الأنظمة المصرفية والمالية بما يهدد أمن واستقرار المجتمعات العربية. ففي العام ٢٠١٠، تم عقد الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تهدف إلى تدعيم التدابير الرامية إلى مكافحة هذه الآفة، والتعاون بين الدول العربية في هذا المجال.

لبنان ملتزم بالمعايير الدولية لتسيير أعماله المصرفية والمالية، وقد أصدر مصرف لبنان التعاميم الكفيلة بإبقاء لبنان منخرطاً بالعولمة المالية ونحن جديون بمكافحة تبييض الأموال أكان مصدرها غير شرعي وفق القانون اللبناني أو كانت ناتجة عن التهرب الضريبي أو عن ممارسات غير قانونية عند التداول بالأوراق المالية بما يُسمى باللغة الإنكليزية (Trading Insider).

تدار مصارفنا بمهنية ومسؤولية وهي قد شكلت لجانا ليس للاخطار فقط بل للادارة الحكيمة ايضا، وهي مستقلة عن الادارة القانونية ولها علاقة بمكافحة تبييض الاموال. وقد وضعنا في تصرف القطاع المصرفي كل القوانين والتعاميم التي تحافظ على سلامته وسمعته. لذا، باتت المصارف قادرة على التصرف مع زبائنها من دون ان تتعرض لاطار تجارية ولا لأخطار سمعة .

١٥- في ظل الازواج الاقتصادية المتردية وارتفاع نسبة المخاطر الامنية التي تعيشها المنطقة العربية اليوم، كيف تقرأ تداعياتها على الدور التنموي للقطاع المصرفي العربي رغم ملاءته؟

لا شك أن معظم الدول العربية تمر بمرحلة صعبة على الصعيد السياسي والامني انعكست بشكل مباشر على الازواج الاقتصادية. ولكن بالرغم من كل ذلك تمكن القطاع المصرفي العربي من التأقلم مع الظروف الصعبة وأظهر مناعة وقدرة على الصمود والتطور بالرغم من الظروف المعاكسة. والدليل على ذلك ارتفاع الاصول المجمع للقطاع المصرفي العربي في نهاية الفصل الاول من العام ٢٠١٤ الى نحو ٣ تريليون دولار وارتفاع التسليفات لتشكّل حوالي ٦٠% من حجم الناتج الاجمالي العربي كما ارتفعت ودائع القطاع المصرفي العربي وارتفعت نسبة الملاءة لنحو ٢٦،١٢% بنهاية العام ٢٠١٣ نتيجة لنسب النمو المرتفعة التي حققتها معظم المصارف العربية. إنطلاقاً من هذا الواقع ، قامت معظم البنوك المركزية في المنطقة ولا سيما مصرف لبنان بالعمل على وضع آليات من شأنها زيادة الدور التنموي للمصارف عبر تشجيعها على توجيه التمويل الى المشاريع الانتاجية لا سيما الى زيادة التمويل المخصص للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم والتي تشكل العمود الفقري لاقتصاديات دولنا العربية وتساهم في النسبة الاكبر من التوظيف وزيادة معدلات النمو. وتقدر الفجوة التمويلية لهذه المؤسسات في الشرق الأوسط بما بين ١١٠ و ١٤٠ مليار دولار. ونلاحظ ان الامكانيات الكبيرة التي يتمتع بها القطاع المصرفي العربي إن على صعيد حجم الودائع أو الرساميل أو الطاقات البشرية قادرة على سد هذه الفجوة.

المطلوب إعادة النظر في السياسات التسليفية لتأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وحتى المؤسسات المتناهية الصغر، والسعي لايجاد حلول للمشاكل التي تحد من قدرتها في الحصول على التمويل وإيجاد أدوات تمويلية مبتكرة تساعد على التوسع والتطور . التحدي الكبير هو في هندسة هذه الادوات بشكل يؤمن التمويل المطلوب بشكل سريع وباجراءات مبسطة وبكلفة مقبولة.

١٦- من خلال موقعكم كمحافظ مناوب عن لبنان في محافظي صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، الى أي مدى الصناديق العربية اليوم قادرة على تمويل كلفة صمود الاقتصادات العربية سواء التي تعاني من أزمات حكم وأزمات إرهابية أو بالنسبة للإقتصادات المجاورة لها والمستنزفة من حروبها؟

إن صندوق النقد العربي من حيث المبدأ يقوم بتمويل كلفة صمود الإقتصادات العربية سواء التي تعاني من أزمات حكم وأزمات إرهابية أو الإقتصادات المجاورة لها والمستنزفة من حروبها، بطريقة غير مباشرة من خلال نشاطه الإقراضي الذي يستهدف بشكل عام مساعدة الدول العربية على معالجة إختلالات موازين المدفوعات لديها، وإرساء مقومات إستقرار الإقتصاد الكلي فيها، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في عدد من القطاعات ذات الصلة بمهام الصندوق وذلك لتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يعزز من فرص النمو الإقتصادي المستدام. وفي هذا السياق استفادت منذ العام ٢٠١١ من هذه القروض كل من : مصر، اليمن، تونس، السودان، المغرب، الأردن، جزر القمر...

كما تستفيد فلسطين من المبادرة الدولية المعززة لتخفيف العبء عن الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) التي يتعاون فيها الصندوق.

ومن أهم المبادرات أيضا تلك التي أطلقت خلال القمة العربية الاقتصادية التي انعقدت في الكويت في العام ٢٠٠٩، والتي أفضت الى انشاء حساب خاص لدى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي مخصص لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في العالم العربي. إضافة الى برامج وصناديق مدعومة من الاتحاد الاوروبي وعدد من المنظمات الدولية والجمعيات غير الحكومية. بيد أننا نرى أنه من الضروري، ومن أجل ضمان الاستفادة القصوى من مختلف المبادرات، أن يتم وضع خطة وطنية شاملة في كل دولة يتم من خلالها تحديد سلم اولويات وأهداف محددة قابلة للقياس، إن على صعيد تطوير البيئة التنظيمية والتشريعية، أو على صعيد الدعم اللوجيستي والتقني والتدريبي، أو على صعيد الحاجات التمويلية على مختلف أنواعها للفئات والقطاعات المستهدفة. كما لا بد من إيجاد آلية للتنسيق بين مختلف المبادرات القائمة الامر الذي سيؤدي الى توحيد الجهود وتكاملها وزيادة الفعالية عبر الاستفادة المثلى من مختلف الخبرات .